بغداد ترسل وفداً لحوار المعارضة السورية مع الأسد

المالكي: إبعاد سكان أشرف لا رجعة فيه.. واكسون تعيد النظر في تعاقداتها

□ بغداد/ المدى

كشف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مقابلة مع وكالة فرانس برس أمس ان العراق سيرسل وفدا إلى سوريا لطرح مبادرة عراقية تهدف إلى فتح حوار بين المعارضة والحكومة السورية.

وقال المالكي على متن الطائرة التي كانت تنقله من الولايات المتحدة الى العراق قبيل وصولها الى بغداد "فور وصولي سوف اعقد اجتماعا لإعداد الخطط لإرسال الوفد الى سوريا لتنفيذ مبادرة العراق".

وأوضح أن مبادرة العراق تهدف الى فتح حوار بين أطراف المعارضة السورية من جهة، والحكومة السورية من جهة أخرى، للوصول الى نتائج مرضية للجانبين.

وتابع المالكي الذي حطت طائرته عند حوالي الساعة ١١،٣٠ (٠٨،٣٠ تغ) في بغداد أن "أميركا وأوروبا متخوفتان من مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد لذا تفهموا المبادرة" العراقية.

كان علي الموسوي مستشار رئيس الوزراء العراقي قد أكد في وقت سابق لفرانس برس ان السلطات العراقية دعت المعارضة السورية لزيارة بغداد بهدف القيام بوساطة بينها وبين النظام السوري، موضحا ان المعارضة ردت إيجابا على هذا الاقتراح.

وجاء ذلك بعدما أعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في مؤتمر صحافي مع الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في بغداد ان الحكومة العراقية ستناقش مع نظيرتها السورية تطبيق المبادرة العربية لوقف العنف في سوريا.

ولزمت السلطات العراقية حتى الان موقفا حذرا حيال الازمة في سوريا، حيث أعلنت الامم المتحدة ان أعمال قمع الحركة الاحتجاجية من جانب النظام أسفرت عن مقتل أكثر من خمسة آلاف منذ اذار/مارس.

وأدلى المالكي الاثنين بموقف متمايز عن الموقف الاميركي المطالب بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس باراك اوباما.

وقال المالكي "نحن لسنا ضد تطلعات الشعب السوري ولا تطلعات اي شعب اخر، لكن ليس من حقي ان اطلب من رئيس التنحي، ولا نريد ان نعطي انفسنا هذا الحق" مضيفا "العراق بلد على حدود مع سوريا وانا تهمني مصلحة العراق".

وتعقد اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالملف السوري السبت اجتماعا في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية للرد على الاقتراح السوري بالموافقة على ارسال مراقبين الى سوريا، مقابل رفع العقوبات العربية المفروضة على هذا البلد. من جانبها، أكدت لجنة العلاقات الخارجية النيابية أن على الحكومة العراقية أن تهتم بالوساطة مابين المعارضة السورية والحكومة السورية لما له من تأثيرات على الأمن القومي الداخلي من جهة، وعلى مكانة العراق بين البلدان العربية من جهة أخرى.

وقال عضو اللجنة صادق الركابي في تصريح: أنه للأسف بدأ الاهتمام متأخرا ولكن أتمنى أن ما نكون قد ضيعنا فرصة في هذا الشأن ، مبيناً أن متابعة الملف السوري والاستماع إلى وجهة نظر المعارضة والاستماع إلى وجهة نظر مع الشأن السوري كون سوريا دولة عربية شقيقة والشعب السوري شقيق والعرق عضو في الجامعة ، بل نتعامل من منطلق أن الوضع السوري وتطور الساحة السورية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن الوطني والأمن القومي العراقي .

وأكد الركابي: أن الحكومة العراقية هي صاحبت القرار وهي الجهاز التنفيذي والمعنية بقرار تنفيذ الوساطة السورية ،أما البرلمان فيكتفي بإثارة الموضوع من خلال تأكيده أنه لابد من أن يكون هنالك استماع إلى الشعب السوري من خلال تواجد معارضته كما لابد من أن نستمع إلى الحكومة السورية .

وبخصوص قرار ابعاد منظمة مجاهدين خلق الايرانية المعارضة عن العراق، قال المالكي انه "لا رجعة فيه" واصفا المنظمة بـ"العصابة الإجرامية".

وقال المالكي ، إن "قرار إبعاد مجاهدين خلق الذي اتخذ لا رجعة فيه خصوصا أن هذه المنظمة قد منعت ممثل الأمم المتحدة (مارتن كوبلر) من دخول معسكر اشرف".

وأضاف "لقد رفضوا خطة الأمم المتحدة وهذا يعني أنها عصابة إجرامية، ولا يسمح بإبقاء عصابة اجرامية في العراق".

وتجري حاليا مفاوضات لنقل سكان المعسكر الذي يشرف عليه مجاهدون خلق. وقررت السلطات العراقية إغلاق المعسكر الذي يسيطر عليه منذ نحو ثلاثين سنة المعارضون الإيرانيون في محافظة ديالى شمال شرق بغداد، قبل نهاية السنة الجارية.

وأعلن مسؤول عراقي أن الهدف أولا هو نقل عناصر مجاهدين خلق الى مكان آخر، وبعد ذلك السماح للامم المتحدة بالتعامل مع الذين يحملون جنسيتين من اجل نقلهم الى بلدهم الثاني، على أن ينقل الآخرون الى إيران او الى دول اخرى.

ويضم هذا المعسكر الذي يبعد ٨٠ كلم شمال بغداد حوالي ٣٤٠٠ شخص.

أما عن أزمة حقول النفط بين بغداد واقليم كردستان فأكد المالكي ان شركة اكسون موبيل الأميركية "وعدت بمراجعة قرارها" بشأن عقود نفطية وقعتها مع إقليم كردستان وترفضها حكومة بغداد.

وقال المالكي "عقدنا معهم لقاء (في واشنطن) وأطلعناهم على وضع هذه العقود ،التي يقع بعضها في مناطق متنازع عليها".

وأضاف "هم وعدوا بأن يراجعوا قرارهم". وكان مسؤول في وزارة النفط العراقية قد أكد ان بغداد تدرس خياراتها في ما يتعلق باكسون موبيل التي وقعت اتفاقا مع حكومة كردستان العراق لاستكشاف النفط في ست من مناطق الإقليم.. وتعتبر بغداد كل عقد موقع من دون موافقتها عقدا باطلا.

وفي الماضي حرمت بغداد شركات النفط التي وقعت على عقود في كردستان العراق، من التقدم بعطاءات او توقيع عقود لحقول نفطية اخرى. وقد حذرت الولايات المتحدة الشركات الاميركية، وبينها شركة اكسون موبيل النفطية العملاقة، من المخاطر القانونية لتلك العقود الموقعة بخلاف رغبة بغداد.

تفجير مزدوج في الرمادي.. والحكومة غير مقتنعة بالعفو العام

العدل تتهم حراسها بهروب قاتل محافظ المثنى

□ بغداد/ المدى

أفاد مصدر في شرطة محافظة الأنبار، ، بأن ١٠ أشخاص على الأقل بينهم عناصر أمن سقطوا بين قتيل وجريح نتيجة تفجيري الرمادي.

وقال المصدر إن "مدنيا قتل وأصيب آخر وطفلة وعنصر شرطة بتفجير الدراجة النارية الأولى وسط الرمادي، فيما أسفر تفجير الدراجة الثانية عن مقتل مدني وإصابة خمسة آخرين بينهم اثنان من عناصر الشرطة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف نقلت المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت طوقاً حول مكان الحادثين وفتحت تحقيقاً فيهما".وفي الصعيد الأمني ايضا، أعلنت وزارة العدل ان تهريب قاتل محافظ المثنى من مكان احتجازه في سجون دائرة الإصلاح العراقية تم خلال نقله الى موقع تنفيذ حكم الإعدام وبتواطؤ من الحراس .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة حيدر السعدي في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه إن " النزيل حليم بشير عطية الذي صدر بحقه تسعة أحكام بالإعدام، قد تم تهريبه من سجون دائرة الإصلاح العراقية بالتواطؤ مع حراس إصلاحيين، وهو المتهم الرئيس في حادثة قتل محافظ المثنى السابق محمد علي الحساني".وأكد السعدي "إحالة مدير قسم التسفير وبعض الموظفين في دائرة الإصلاح العراقية إلى التحقيق"، مشيرا إلى أن "التحقيق يجري بمستويين تحت إشراف لجان وزارة العدل وجهاز مكافحة الإرهاب، ومن يثبت ضلوعه في عملية التهريب تتخذ بحقه الإجراءات الوظيفية والقانونية".

وأوضح ان"بعض الحراس المشتبه بهم في تهريب النزيل قد تم القبض عليهم، ولاذ احدهم بالفرار وتجري عمليات البحث والتقصي عنه لإلقاء القبض عليه".

وذكر السعدي أن "عمليات الهروب التي حدثت في الفترة الأخيرة جاءت نتيجة لعدم امتلاك بعض الحراس الإصلاحيين الخبرة الكافية والحس الوطني والوعي الثقافي للتعامل مع هذه الملفات الخطيرة ".

يذكر أن عدداً من السجناء من بينهم قاتل محافظ المثنى السابق محمد علي الحساني تمكنوا من الهروب من أحد السجون التابعة لوزارة العدل في بغداد .

من جهته، اتهم رئيس المجلس عبد اللطيف الحساني جهات لم يسمها في وزارة العدل بالوقوف وراء عملية هروب السجناء ، وقال ان " هناك تواطئاً واضحاً من قبل جهات تعمل في وزارة العدل في عملية تهريب السجناء التابعين للمحافظة من بينهم قاتل المحافظ السابق محمد علي الحساني كونها تتحمل المسؤولية المباشرة عن أمن السجناء والتحفظ عليهم ، كما أن هناك جهات سياسية في الحكومة متورطة في العملية.

وفي البرلمان، أكد رئيس اللجنة القانونية خالد شواني أن هناك كتابا من الحكومة وصل الى اللجنة القانونية يطلب فيه التريث بإصدار قانون العفو العام بسبب الخلافات التي حصلت عليه.وقال شواني: أن هناك كتابا وصل من الحكومة الى اللجنة القانونية تطلب به التريث بإصدار قانون العفو العام بسبب الخلافات التي حصلت عليه ويجب أن يدرس داخل مجلس الوزراء لإعطاء وجهة نظرها به ومن ثم إعادته إلى مجلس النواب.

وأضاف: أن هذا القانون تمت قراءته قراءة أولى داخل مجلس النواب وهناك إصرار من قبل أعضاء مجلس النواب بإصدار هذا القانون لكن يجب أن يشمل الأبرياء فقط ويستثني الإرهابيين والمجرمين والذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي.

العراق يسترد ١١٤ ألف قطعة أثرية منذ ٢٠٠٣

□ بغداد/ المدى

أكدت الهيئة العامة للآثار والتراث أمس استرداد ١١٤ ألف قطعة أثرية مسروقة منذ عام ٢٠٠٣.

وقالت مديرة دائرة المتاحف في الهيئة أميرة عيدان في تصريح صحفي أمس : إن الدائرة تمكنت وبعد جهود حثيثة بالتعاون مع الجهات المعنية من استرداد ١١٤ ألف قطعة أثرية منذ عام ٢٠٠٣ سرقت بطريقتين؛ إما من المواقع الأثرية بصورة مباشرة من خلال القيام بعمليات نبش وتهريب إلى الخارج، أو خلال السرقة التي حدثت لمخازن المتحف العراقي خلال الأحداث التي رافقت سقوط النظام المباد.

وأشارت الى إن الدائرة نجحت باستعادة الكثير من القطع الأثرية خلال الشهر الماضي توزعت بواقع ٤٥ قطعة أثرية من ألمانيا من ضمنها أختام تعود للفترات البابلية والكدية و٣ رقم طينية تعود للفترات السومرية والبابلية، وإناء ذهبي ثمين يعود الى مقبرة أور الملكية ودلاية البازوزو التي تعد إحدى الدلايات المعروفة عند البابليين لطرد الأرواح الشريرة، إذ نجحت الدائرة بعد زيارة الى المانيا بمساعدة عدة جهات، في استعادة تلك القطع رغم إن مشكلة الآثار العراقية في المانيا معقدة جدا كون القوانين الألمانية غير حاسمة في منع الاتجار بالآثار.

وأوضحت عيدان إن الهيئة نجحت أيضا في استعادة قطعتين ثمينتين جدا من سويسرا عبارة عن منحوتات آشورية مهمة ووصلت الى المتحف العراقي، إضافة الى استعادة ٧ قطع من اليابان، مشيرة الى ان الهيئة تنتظر تسلم القطع المستعادة من المانيا واليابان بعد إقامة احتفالية لتسلمها في وزارة الخارجية كونها موجودة حاليا كبريد دبلوماسي في مقر الوزارة.

وكشفت عن إن الهيئة ستنفذ خلال الشهر المقبل زيارة الى لندن لاستعادة آثار عراقية، مؤكدة تعاون الكثير من البلدان لإعادة الآثار المسروقة، إذ إن هذا الملف يعد من أولويات الدولة والوزراء المعنيين في السياحة والآثار والثقافة، لافتة الى إن الهيئة كانت قد بدأت باستعادة الآثار من الدول العربية حيث تم استرجاع أكثر من ٢٥٠٠ قطعة أثرية من الأردن وقرابة ١٠٠٠ قطعة من سوريا.

وأشارت مديرة الدائرة الى العمل مع وزارة حقوق الإنسان لإقامة متحف يوثق انتهاكات وجرائم النظام الدكتاتوري السابق ضد جميع أطياف الشعب إذ تم تحضير قاعة سوف تقوم الهيئة بالعمل فيها كنواة أساس، معربة عن أملها بأن يتحول هذا المتحف الى متحف مثالي كمتحف هيروشيما في اليابان.

وأضافت إن الدائرة تعمل على إبراز وإعادة الروح لجميع المتاحف، إذ تم افتتاح متاحف للعتبات الحسينية والعباسية المقدستين، داعية جميع دوائر الأوقاف للانفتاح على الدائرة لتأسيس متاحف الصفة المقدسة كونها تملك كنوزا رائعة، مؤكدة أن الدائرة تواجه مشكلة حقيقية مع المتاحف الحضارية الموجودة في المحافظات إذ لا توجد تخصيصات مالية كافية لتأهيلها.

ائتلاف علاوي يعلن موت مفاوضاته مع دولة القانون

الصدريون: ننتظر المزيد من التنازلات لحل المشاكل العالقة

□ بغداد/ المدى

أبدى ائتلاف العراقية تشاؤمه حيال الحوارات التي تجري مع ائتلاف دولة القانون، في حين طالب التيار الصدري زعيمي الائتلافيين بضرورة تقديم بعض التنازلات لحل المشاكل العالقة.

وكدت النائبة عن ائتلاف العراقية كريمة الجواري أن المفاوضات بين العراقية ودولة القانون وصلت الى طريق مسدود، مشيرةً الى أن القائمة العراقية تنازلت كثيراً من أجل مصلحة البلد لكن ليس هناك أي تنازل من الجهة الأخرى.

وأضافت: أن العملية السياسية متخبطة وقد طالبت القائمة العراقية بضرورة تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا لأن من مهامه الأساسية رسم سياسية البلد، وأن من الصعب ان يكون القرار بيد شخص واحد وهذا سيدفع إلى دكتاتورية جديدة .

وأشارت النائبة عن العراقية الى أن من مصلحة البلد أن نقوم برسم سياسة جديدة له لنتمكن من سير العملية السياسية بالاتجاه الصحيح ومن أجل الشراكة الوطنية الحقيقية.

وكانت النائبة عن ائتلاف الكتل السياسية أشواق الجاف قد طالبت الكتل السياسية بإعادة النظر في منهجها، وأن تلتزم بجميع بنود اتفاقية اربيل، مؤيدة دعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني مقتدى الصدر بتوقيع ميثاق بين الكتل السياسية.

وقالت الجاف: أن دعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني لعقد اجتماع لقادة الكتل السياسية في منزله ودعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بتوثيق ميثاق لحل المشاكل العالقة بين الكتل السياسية سيحل الأزمة السياسية.

وأضافت: أن الكتل السياسية بحاجة الى إعادة النظر بمنهجها وبرامجها وتنفيذ جميع بنود اتفاقية أربيل التي اتفقت عليها الكتل السياسية وأدت الى تشكيل الحكومة لذلك في حال التزام الكتل بذلك فسوف ينجح الاجتماع وسيفي بالغرض ولا نحتاج إلى اجتماع آخر، وتابعت الجاف: أن عدم التزام الكتل بذلك سوف تعطي الكتل السياسية الفرصة أمام الجهات الخارجية لاستغلال الإرباك في العملية السياسية وتضرب ضربتها في العراق.

وأشارت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية الى أن الحكومة المركزية الآن بصدد تطبيق المادة (١٤٠) وهناك لجنة مشكلة لتنفيذ هذه المادة.

بالمقابل، طالب عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني جواد الجبوري رئيس القائمة العراقية ورئيس الوزراء نوري المالكي بالتنازل لبعضهم البعض من أجل حسم المشاكل العالقة في ما بينهم.

وقال الجبوري: على القادة السياسيين وخاصة رئيس القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي التنازل لبعضهما البعض من أجل حل المشاكل العالقة في ما بينهم .

وأضاف: أن الذي يشعر بالمسؤولية تجاه العملية السياسية وتجاه العراق عليه أن يتنازل عن مصالحه الشخصية لسير العملية السياسية بالاتجاه الصحيح، أما من يتمسك بآرائه ومطالبه فأنه سوف يزيد الفجوة ويزيد من المشاكل.

وأشار الى الجبوري أن هناك أجواء ايجابية لحسم الخلافات لكن بالتأكيد لم تحسم جميعها بسبب الصراع على المصالح وسوف تكون هناك احتقانات في ما بينهم، قد تصل في ما بعد الى حل أو لا يصلون إلى حل لكن يجب أن لا تؤثر في سير العملية السياسية.